

قياس وتحليل تأثير السياسة المالية في التنويع الاقتصادي للعراق

في المدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) (*)

الباحث: مقداد غضبان لطيف الدهلكي

جامعة الفلوجة
كلية الإدارة والاقتصاد

muqdadghadhbhan@gmail.com

أ.د. سامي حميد عباس الجميلي

جامعة الفلوجة
كلية الإدارة والاقتصاد

dr.samihamed@uofallujah.edu.iq

ISSN 2709-6475 DOI: <https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2023.5.2.11>

تأريخ النشر ٢٠٢٣/٨/٣٠

تأريخ قبول النشر ٢٠٢٣/٣/٣٠

تأريخ استلام البحث ٢٠٢٣/١/٢٧

المستخلص

يُعنى هذا البحث بتحليل اتجاهات السياسة المالية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) وانعكاساتها على التنويع الاقتصادي. أوضح البحث ان السياسة المالية انتهجت مسارات توسعية ذات طبيعة استهلاكية حوّلت المؤسسات الحكومية إلى منظومة للضمان الاجتماعي، على الرغم من أن النشاط الكلي يعاني من تشوه هيكلي ويستدعي استثمارات كبيرة وبرشادة عالية في قطاعاته الإنتاجية بغية احداث تنويع في نشاطات الاقتصاد. إن اتجاهات السياسة المالية ذات الطبيعة الاستهلاكية انعكست ببقاء اتساع اسهام نشاط النفط الذي يشكل (50%) تقريباً من GDP في المدة المدروسة وتدني كبير في مساهمة القطاعات الإنتاجية الصناعية والزراعية التي بلغ متوسط إسهامها في GDP (2.1% و 4.6%) على التوالي خلال سنوات البحث، وتركز كبير لهيكل الصادرات مقاساً بمعامل (هيرفندل - هيرشمان) (HHI) الذي بلغ متوسطاً قدره (9906.73)، مقابل تنوع كبير لهيكل الاستيرادات مقاساً بمعامل (هيرفندل - هيرشمان) (HHI) الذي بلغ متوسطاً قدره (575.12).

استعمل النموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع (ARDL) بغية قياس وتحليل العلاقة بين متغيرات السياسة المالية والتنويع الاقتصادي معبراً عنه بمتغير هيرفندل - هيرشمان (HHI) للصادرات، ووضحت النتائج عدم معنوية تأثير متغيرات السياسة المالية (إجمالي الإنفاق العام، الإيرادات الضريبية، الإيرادات النفطية) في معامل (HHI) للصادرات في الامدين القصير والطويل.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، الإنفاق الحكومي، الضرائب، عجز الموازنة، التنويع الاقتصادي.



مجلة اقتصاديات الأعمال
المجلد (٥) العدد (٢) ٢٠٢٣
الصفحات: ١٩٧-٢٢١

(*) البحث مستل من أطروحة دكتوراه للباحث الثاني.

Measuring and analyzing the impact of fiscal policy on the economic diversification of Iraq in the period (2004-2021)^(*)

Prof. Dr. Sami Hamid Abbas Al-Jumaili

Fallujah University

College of Administration and Economics

dr.samihamed@uofallujah.edu.iq

Researcher: Miqdad Ghadban Latif Al-Dahlaki

Fallujah University

College of Administration and Economics

muqdadghadban@gmail.com

Abstract

This research is concerned with analyzing the trends of fiscal policy in Iraq for the period (2004-2021) and its impact on economic diversification. The research showed that the fiscal policy pursued expansionary paths of a consumption nature that transformed government institutions into a system of social security, although the overall activity suffers from structural distortion and requires large investments with high rationality to stimulate growth in non-oil sectors. These trend of the fiscal policy were reflected in the expansion of the contribution of the oil activity, which constitutes approximately (50%) of the GDP in the period studied, and a significant decrease in the contribution of the industrial and agricultural productive sectors, whose average contribution to the GDP reached (2.1% and 4.6%) respectively. And High concentration in structure of exports, measured by (Herfindel-Hirschmann) coefficient (HHI), which averaged (9906.73), compared to a large diversity of the imports structure, measured by (Herfindel-Hirschmann) (HHI), which averaged (575.12). The Autoregressive Distributed lag model (ARDL) had used in order to measure and analyze the relationship between the variables of fiscal policy and economic diversification, expressed as the Herfindel-Hirschmann variable (HHI) for exports. The results showed that the relationship is not statistically significant between the variables of fiscal policy and the variable of economic diversification in the short and long run.

Key words: Fiscal Policy, Government Expenditure, Taxes, Budget Deficit, Economic Diversification.

(*) The research is extracted from a PhD thesis of the second researcher.

المقدمة:

تنبؤ السياسة المالية بعدّها مجموعة الاجراءات الحكومية المستهدفة إحداث التغييرات الاقتصادية المرغوبة في بنية النشاط الإنتاجي، ولها أهمية كبيرة في كافة البلدان على اختلاف درجة تقدمها وخلفية أيدولوجيتها الاقتصادية والسياسية. وأي بلد من البلدان لا يمكن له أن يحقق مستوى معين من التنوع الاقتصادي دون أن تكون لتلك السياسة الدور الكبير في الوصول لهذا الهدف. وهذا ما حدا بالبلدان في عالمنا المعاصر بالاهتمام بتهيئة الظروف المناسبة التي تساعد أو تسمح بإدارة كفوءة للموازنة العامة، لكون تعبئة وحشد وتوظيف الموارد بشكل كفوء في قطاعات الإنتاج خارج النشاط الأولي يتطلب إدارة حكومية بدرجة مناسبة من الانضباط والنزاهة والرشادة يتم من خلالها ترصين العلاقة بين السياسة المالية ومجمل النظام الاقتصادي لتهيئة الظروف المواتية لمقومات التنمية وإحداث التحولات المرغوبة في هيكل الاقتصاد ومن ثم الولوج في رحاب التنوع الإنتاجي.

مشكلة البحث:

إن عناصر السياسة المالية في العراق غير متوازنة، إذ أن النفقات العامة تتسم بتعاظم الإنفاق الجاري على الإنفاق الاستثماري ويتم تمويلها من جانب أحادي من الإيرادات العامة وهو القطاع النفطي، وبالتالي التأثير على مكونات التوازن الكلي، مما أسهم برفع مستويات الطلب الكلي دون التأثير في جانب العرض، ونتيجة وجود اختلال هيكلي في بنية الناتج مما يتسبب بجعل الاستثمارات بديل دائم للعرض المحلي. وهذا ما يجعل اتجاه السياسة المالية أنفاً اتجاه غير داعم لتنوع نشاطات الاقتصاد.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان السياسة المالية لم تحفز النمو في القطاعات الإنتاجية خارج نشاط النفط، مما انعكس بضعف اسهامها في تكوين GDP وتركز هيكل الصادرات العراقية مقابل تنوع هيكل الواردات نتيجة اختلال بنية الناتج المحلي الإجمالي وضعف تنوعه.

أهمية البحث:

تتأتى أهمية البحث من خلال تزايد الاهتمام بموضوع استهداف التنوع الاقتصادي في كافة بلدان الصادرات النفطية، وذلك للمخاطر الكبيرة التي تحيط بالاعتماد على هذا المورد الناضب، ولما للتنوع من آثار إيجابية واضحة تنعكس برفع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد في النمو الحقيقي والتشغيل وتقوية أواصر الترابط بين القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي وجعله أكثر صلابة وتماسكاً في مواجهة الصدمات الخارجية وإزالة تشوهات الهيكليّة والسعريّة. ومن هنا ينبغي أن تضطلع السياسة المالية باتخاذ التدابير المناسبة التي ترسم أسس ومسارات تحوّل هيكل الناتج في الاقتصاد العراقي وتنمية وتنوع نشاطاته سيما وان القطاع الخاص يتسم بضعف المبادرة ولا يمكن التعويل عليه اطلاقاً في تنفيذ هكذا مهمة.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى:

١. تحليل بعض مؤشرات التنوع الاقتصادي المتحقق في العراق وبشكل خاص بنية الناتج المحلي الإجمالي ودرجة تركيز الصادرات ودرجة تنوع الواردات العراقية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١).

٢. تحليل اتجاهات السياسة الاقتصادية للعراق (٢٠٠٤-٢٠٢١) وتأثير مواطن الخلل فيها سيما في مضمير إمكانياتها وقدرتها في إحداث التحول في هيكل الناتج وتحقيق التنويع الاقتصادي.
٣. قياس وتحليل العلاقة بين متغيرات السياسة المالية والتنويع الاقتصادي معبراً عنه بمؤشر هيرفندل - هيرشمان (HHI) للصادرات في إطار نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL).

منهجية البحث:

يهدف بلوغ ما يتوخاه البحث من أهداف ولغرض اختبار صحة فرضيته المتبناة، اعتمد البحث على المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي في تحليل البيانات والاحصاءات الرسمية ذات العلاقة بمؤشرات التنويع الاقتصادي ومتغيرات السياسة الاقتصادية، بغية الوصول إلى مواقف تقييمية عامة تبين مدى تأثير السياسة المالية على مؤشرات التنويع الاقتصادي.

حدود البحث:

يُتخذ البحث من الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) إطاراً لحدوده الزمانية والمكانية.

١. اتجاهات السياسة المالية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١):

١-١ تطورات الإنفاق العام للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١):

افضت وفرة الربيع النفطي اعقاب تغير نظام الحكم عام ٢٠٠٣ الى تشكيل موازنات تميزت بنمط استهلاكي بمعالم ذات افق محدود لاستهداف تنمية حقيقية، تمثل هذا النمط من الموازنات بتخصيص معظم الإنفاق العام لتشجيع انماط التشغيل في المؤسسات الحكومية لتتحول تلك المؤسسات الى منظومة للضمان الاجتماعي، وافتعال قنوات مختلفة للإنفاق العام لتوزيع الربيع النفطي بشكل يأخذ حيزاً كبيراً، حالما ترتفع الايرادات النفطية مقابل تعثر واضح في توليد بنى ارتكازية تحفز النمو في قطاعات الاقتصاد الإنتاجية (داود ولطيف، ٢٠١٧: ١). فبعد تنامي الايرادات العامة بعد التغير السياسي ٢٠٠٣ على أثر رفع الحظر عن الايرادات النفطية التي تعد مركز ثقل إيرادات الموازنة الحكومية، إن الشروط الموضوعية لتبني منهجية اقتصاد السوق والتي تستلزم ضبط الإنفاق العام وتوسيع الايرادات الحكومية، نجد انها قد اختزلت بتوسع كبير للعدالة التوزيعية للموازنة العامة على حساب الكفاءة الإنتاجية.

إن الاتجاه العام للسياسة المالية عبر أدواتها الرئيسية المتمثلة بسياسة الإنفاق العام تميز بتعظيم نمط الإنفاق الاستهلاكي على حساب تدني الإنفاق الاستثماري الذي ظهر واضحاً في طبيعة وهيكلية الموازنات الحكومية طيلة فترة ما بعد التغيير، إذ يتضح من الجدول (1) إن إجمالي الإنفاق الحكومي قد بلغ (31521427.9) مليون دينار في عام ٢٠٠٤ وانخفض بمعدل تغير سنوي سلبي نسبته (2.1%) في عام ٢٠٠٥ وهو أقل تخصيص لإجمالي الإنفاق الحكومي شهدته فترة الدراسة، إذ بلغ (30831141.7) "مليون دينار، ويلحظ من اتجاه إجمالي الإنفاق الحكومي التصاعدي بعد عام ٢٠٠٥ لغاية ٢٠٠٩، إذ حقق في هذا العام انخفاض في إجمالي الإنفاق معدل تغير سنوي سلبي نسبته (17.3%)، إذ بلغ (55589721.1) مليون دينار بسبب الصدمة السالبة التي تعرضت لها أسواق الطاقة نتيجة الأزمة المالية العالمية. ثم حقق إجمالي الإنفاق العام أعلى تخصيص في فترة الدراسة التي نحن بصددتها في عام ٢٠١٣، إذ بلغ (119127556.3) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي (13.3%)، في حين عاود الانخفاض بمعدلات تغير سنوية سالبة في السنوات (٢٠١٤

و٢٠١٥ و٢٠١٦ بلغت (5.8%- و26.1%- و11.1%-) على التوالي بفعل سيطرة المجاميع الارهابية على آبار النفط في المنطقة الشمالية وهبوط أسعار النفط في أسواق الطاقة العالمية. كما يتضح من اتجاه الإنفاق الجاري وجود تلازم شديد بينه وبين إجمالي الإنفاق العام، فالتقلبات في إجمالي الإنفاق العام تنعكس بشكل مباشر في تقلبات الإنفاق الجاري ذي الطابع الاستهلاكي وبالاتجاه نفسه وخاصة في سني الأزمة (٢٠٠٩ و٢٠١٤ و٢٠١٥ و٢٠٢٠) وبمعدلات تغير سنوية متقاربة، كما ان نمط الإنفاق الجاري يستحكم على بنية الإنفاق العام، اذ يلاحظ من الجدول (1) ان الإنفاق الجاري لم ينخفض عن (70%) من إجمالي الإنفاق الحكومي إلا في ثلاث سنوات (٢٠١٣ و٢٠١٤ و٢٠١٥). كما يلاحظ ان متوسط نسبته الى إجمالي الإنفاق العام بلغت (77.97%) خلال مدة الدراسة، وهذا يعكس هيمنة الإنفاق الجاري على إجمالي الإنفاق العام وانخفاض مستوى الإنفاق الاستثماري، أما بخصوص الإنفاق الاستثماري الذي يعد من أهم أدوات السياسة المالية بعدة جزء من الإنفاق الكلي الذي تقوم به الحكومة، فكل ما كان الإنفاق الاستثماري كبير هذا يعني بناء المزيد من المشاريع في البنية التحتية، وهذا ما يشكل عاملاً ايجابياً في تكوين بيئة استثمارية جاذبة، فيلاحظ من الجدول (1) ان متوسط نسبة الإنفاق الاستثماري إلى إجمالي الإنفاق الحكومي بلغت (22.03%) خلال مدة الدراسة، وهي نسبة متدنية لا تلبي حاجة الاقتصاد العراقي في إعادة بناء البنى التحتية التي دمرتها الحروب المتتالية، والزيادات التي يشهدها المكون الديمغرافي للعراق.

ويرى الباحث ان هذه الصفة السلبية (هيمنة الإنفاق الجاري على إجمالي الإنفاق العام) التي لازمت العراقي هي ناجمة عن الاعتماد المفرط على النفط في الاقتصاد وعدم وجود قاعدة إنتاجية متنوعة، فضلاً عن ضعف القطاع الخاص في المشاركة في النشاط الاقتصادي، مما أدى إلى زيادة التوظيف لدى القطاع العام. لذلك يرى الباحث ان الحل الامثل للتخلص من هذه المشكلة هو تعديل هيكل الإنفاق العام بزيادة نسب الإنفاق الاستثماري بغية حفز النشاط الخاص في الولوج في النشاط الاقتصادي لتوسيع التشغيل في القطاعات الاقتصادية خارج المؤسسات الحكومية، وان سلوك المالية العامة لهذا المسار بضمن تحقيق تنمية القطاعات ويعزز من الاستدامة المالية.

إن الموازنات العامة تعطي انطباعاً بأن الحكومة لم تع مقدار الاضرار التي لحقت بالاقتصاد نتيجة سياستها المالية منذ التغيير ولغاية الآن، وإدخالها الاقتصاد في ركود خانق أثر في مجمل النشاط الاقتصادي وضيق الفرص أمام نمو القطاع الخاص وازدهاره. والموازنة العامة ما تزال ترسخ الاعتماد على النفط، وتبعية الاقتصاد للريع الناشئ عنه، فضلاً عن أن تدني الإنفاق الاستثماري ينذر بتبعات سلبية لأنه لا يلبي متطلبات النهوض بالاقتصاد العراقي وتهدد تطوره من جهة أخرى، ولهذا فإن البلد بحاجة الى سياسة مالية قائمة على القواعد لاستحداث الحيز المالي اللازم لزيادة النفقات المرسدة للتنمية وتحقيق التحول الهيكلي في الاقتصاد القائم على التصنيع المعد التصدير وفي الصناعات المرتفعة القيمة المضافة، وهذا ما يدفع باتجاه إعادة التفكير في الأطر المالية الكلية وخلق حوافز مالية تأخذ على عاتقها تنمية القطاعات غير النفطية تستوعب العمالة وتضمن الحماية لأبناء البلد وتسهم بالتنوع بما يحقق الاستدامة المالية (كازم، ٢٠١٩: ٢٧٨).

الجدول (1) تطورات الإنفاق الحكومي بمكوناته الجاري والاستثماري للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢١) بالأسعار الجارية (مليون دينار)

السنوات	إجمالي الإنفاق الحكومي (1)	معدل التغير السنوي	الإنفاق الجاري (2)	معدل التغير السنوي	الإنفاق الاستثماري (3)	معدل التغير السنوي	نسبة 1/2	نسبة 1/3
2004	31521427.9		27597167.9		3924260		87.5	12.4
2005	30831141.7	-2.1	27066123.7	-1.9	3765018	-4	87.7	12.2
2006	37494459	6.8	31870290	5.1	5624169	49.3	84.9	15
2007	39308348.5	4.8	32719836.2	2.6	6588512.3	17.1	83.2	16.7
2008	67277196.6	71.1	52301181.1	59.8	14976015.5	127.3	77.7	22.2
2009	55589721.1	-17.3	45941062.5	-12.1	9648658.6	-35.5	82.6	17.3
2010	61034201.8	9.7	45480860.4	-1	15553341.4	61.1	74.5	25.4
2011	79657666.3	30.5	60925553.4	33.9	18732112.9	20.4	76.4	23.5
2012	105139575.7	31.9	75788623.7	24.3	29350952	56.6	72	27.9
2013	119127556.3	13.3	78746806.3	3.9	40380750	37.5	66.1	33.8
2014	112192125	-5.8	76741672.6	-2.5	35450452.4	-12.2	68.4	31.5
2015	82813611	-26.1	56916476	-25.8	25897135	-26.9	68.7	31.2
2016	73571003	-11.1	55162767	-3	18408236	-28.9	74.9	25
2017	75490115	2.6	59025654	7	16464461	-10.5	78.1	21.8
2018	80873189	7.1	67052856	13.5	13820333	-16	82.9	17
2019	111723523	38.1	87301000	30.1	24422523	76.7	78.1	21.8
2020	76082443	-31.9	72,873,538	-16.1	15216488	-37.6	80	19.9
2021	102849659	26.2	89,526,686	17	13,322,973	3.5	89.5	12.5
متوسط المدة	72925135.52	7.1	55382581.5	6.1	17542554.01	16.1	77.86	22.03

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على:

البنك المركزي العراقي، مديرية الإحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية للسنوات (٢٠٠٤-٢٠٢١).

٢-١ تطورات هيكل الإيرادات العامة للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١):

يتكون هيكل الإيرادات العامة في العراق من الإيرادات النفطية، وإيرادات الضرائب، والإيرادات الأخرى التي تتضمن (إيجار الممتلكات التابعة للحكومة من المباني والأراضي والأرصدة، وإيرادات الخدمات الحكومية للمواطنين وغير المواطنين (الرسوم) وحصة الموازنة من أرباح شركات القطاع العام. ويلاحظ من الجدول (2) ان إجمالي الإيرادات العامة قد بلغت عام ٢٠٠٥ (40435740) مليون دينار بمعدل تغير سنوي ايجابي قدره (22.5%) واخذت بالتزايد المستمر ولغاية عام ٢٠٠٨ بفعل تحسن أسعار النفط وتزايد كميات النفط المصدر للأسواق العالمية بعد رفع الحظر عن الصادرات العراقية، ويمكن تأشير ذلك عن طريق التقارب النسبي الكبير بين معدلات التغير السنوي للإيرادات العامة والإيرادات النفطية، كما و يلاحظ ان معدلات التغير السنوي للإيرادات النفطية والإيرادات العامة تسري بنفس الاتجاه. أما في سنة ٢٠٠٩ فيلاحظ ان إجمالي الإيرادات العامة قد انخفضت بمعدل تغير سنوي سلبي بلغ (31.4%) نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية بمعدل تغير سنوي سلبي بلغ (33.2%) ويرجع سبب انخفاض الإيرادات النفطية الى الازمة المالية العالمية التي ادت الى تدني أسعار النفط الى (60) دولار للبرميل بفعل انخفاض الطلب العالمي على الطاقة نتيجة لركود الاقتصاد العالمي، ويلاحظ من الجدول أيضاً ان إجمالي الإيرادات العامة قد حققت وتيرة متصاعدة في عام ٢٠١٠ ولغاية ٢٠١٢ بفعل التحسن الكبير الذي شهدته أسعار النفط العالمية التي تخطت حاجز (100) دولار للبرميل (قاسم واحمد، ٢٠٢١: ٤٥)، أما في الاعوام (٢٠١٥ و ٢٠١٦) فيلاحظ ان كل من الإيرادات النفطية والإيرادات العامة حققت معدلات تغير سنوية سلبية مرتفعة بفعل تخمة المعروض النفطي في الأسواق بفعل تطور البدائل وظهور النفط غير التقليدي (النفط الصخري) بشكل أوسع وبكميات أكبر عما كان عليه سابقا بسبب

ارتفاعات الأسعار في السنوات الماضية، إذ ساعد ارتفاع الأسعار تشجيع المنتجين للبحث في أماكن عديدة ومتنوعة مثل المياه العميقة والاسكا وغيرها التي عدت السبب الرئيسي لانخفاض الأسعار في منتصف عام ٢٠١٤ (الكبيسي واللامي، ٢٠١٧: ٢٦٩)، وافضت الى تدني أسعار النفط الى (49.49 و 4.76) دولار للبرميل للسنوات (٢٠١٥ و ٢٠١٦) على التوالي. وبشكل عام يلحظ من الجدول ان هناك تعويل كبير للمالية العامة في العراق على إيرادات المورد الواحد تؤثرها ارتفاع نسب مساهمة الإيرادات النفطية الى إجمالي الإيرادات العامة، لتعكس الاعتمادية المفرطة في تسخير البرامج الإنفاقية الحكومية ذات الالتزامات الثابتة (لتعاطم مكونات الرواتب والاجور وتخصيصات الرعاية الاجتماعية) وغير القابلة للخفض بشكل كبير على إيرادات معرضة للتقلبات والصدمات، وهذا ما يجعل الاستدامة المالية للعراق تتعرض الى مخاطر كبيرة نتيجة لتصاعد مستويات العجز والدين الناشئ عن الإفراط في الإنفاق العام، حال تدني الإيرادات النفطية الأمر الذي يعني تقاوم العبء المالي الذي يمكن أن تتحمله الأجيال القادمة بشكل يحد من مستويات الرفاهية لديها نتيجة لتحمل أعباء قرارات لم يشاركوا في اتخاذها.

الجدول (2) هيكل الإيرادات العامة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) بالأسعار الجارية (مليون دينار)

سنة	الإيرادات العامة (1)	معدل التغير السنوي %	الإيرادات النفطية (2)	معدل التغير السنوي %	نسبة 1/2	الإيرادات الضريبية (3)	نسبة 1/3	الإيرادات الأخرى (4)	نسبة 1/4
2004	32988850		32625108		98.8	89126	0.2	274616	0.8
2005	40435740	22.5	39453950	20.9	97.5	491570	1.2	490220	1.2
2006	49055544	21.3	46908043	18.8	95.6	593887	1.2	1553614	3.1
2007	54964849	12	53163644	13.3	96.7	1762503	3.2	38702	0.07
2008	80616246	46.6	77589442	45.9	96.2	2918637	3.6	108167	0.1
2009	55243526	-31.4	51752349	-33.2	93.6	3335125	6	156052	0.2
2010	70178223	27	66923336	29.3	95.3	1503516	2.1	1751371	2.4
2011	103989088	48	102452810	53	98.5	1408184	1.3	128094	0.1
2012	119817222	15.2	117271044	14.4	97.8	2311139	1.9	235039	0.1
2013	113840075	-5	111210715	-5.1	97.6	2518683	2.2	110677	0.09
2014	105553850	-7.2	97071979	-12.7	91.9	1891538	1.7	6590333	6.2
2015	66,470,252	-37	51312621	-47.1	77.1	2226610	3.3	12931021	18.1
2016	53413446	-19.6	44267063	-13.7	82.8	3898068	7.2	5248315	9.8
2017	77422173	44.9	65071929	46.9	84	5809733	7.5	6540511	8.4
2018	106569834	37.6	95619820	46.9	89.7	5686203	5.3	5263811	4.9
2019	107566955	0.93	99216318	3.7	92.2	4014524	3.7	4336113	4
2020	63199689	-41.2	54448514	-45.1	86	4718189	7.4	4032986	6.3
2021	109081464	72.5	95270298	74.9	87.3	4536242	4.1	9274924	8.5

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على:

بيانات البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية السنوية للسنوات (٢٠٠٤-٢٠٢١).

وبخصوص تطورات الإيرادات الضريبية، فيلاحظ من الجدول (2) تواضع نسب مساهمتها في إجمالي الإيرادات، إذ أنها لم تتعد نسبة (7%) إلا في ثلاث سنوات وهي (٢٠١٦ و ٢٠١٧ و ٢٠٢٠) بفعل اتخاذ الحكومة بعض التدابير لزيادة الإيرادات غير النفطية، سيما بدء العمل بقانون التعرف الكمركية الجديد عام (٢٠١٥)، ليكون بديل ضريبة إعادة الإعمار البالغة (5%) التي فرضتها سلطة الائتلاف المؤقتة في ٢٠٠٣، فضلاً عن الرسوم على خدمات الهاتف وتذاكر السفر، والضرائب على دخل الشركات، فضلاً عن رفع أسعار الرسوم لبعض الخدمات التي تؤديها الدوائر الحكومية. أما في عام (٢٠٢٠) فكان التحسن الطفيف في نسبة مساهمة الضرائب الكمركية جراء

تدني حصة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات العامة، إذ يلاحظ من الجدول (2) إن الإيرادات الضريبية لعام ٢٠٢٠ لم تشكل علامة فارقة عن اعوامها السابقة. إن النشاط الاقتصادي في العراق يتكيف مع حصيلة ضريبية متدنية تتناقص اعباءها على الدخل والاستهلاك. وتدني الاعباء الضريبية يشير في مضمونه الى عمق واتساع ظاهرة الركوب المجاني (تمتع المجتمع بالخدمات العامة دونما الاسهام في تحمل تكاليفها) وتعد هذه الظاهرة من ثوابت سلوك المالية العامة في العراق نظراً للفجوة المرتفعة بين الإيرادات غير النفطية والإنفاق الجاري باعتبار ان معظم النفقات الجارية موجهة نحو توفير الخدمات للمجتمع. وهذا الاتجاه يفضي إلى زيادة السلوك الاستهلاكي للسياسة المالية ويقلل الحافز باتجاه تعزيز التدقيق والرقابة على النفقات الحكومية من قبل الجمهور، ومن ثم تقاعس الأجهزة الحكومية في احداث التوظيف الكفوء للموارد بهدف تنمية الاقتصاد، وبالتالي غياب منهجية تبادل الأدوار بين الحكومة والمجتمع في استدامة الموارد المالية، فضلاً عن ذلك ان تدني الأدوار التمويلية للضرائب يمثل في واقع الأمر تغييب لمبدأ العدالة بين الأجيال، طالما ان الجيل الحالي سيجمل الاجيال القادمة تفاقم اشكالية ارتفاع العبء التمويلي للمورد الريعي للموازنة الحكومية وبالتالي لقاء اعباء المرحلة الحاضرة واخفائها على الاجيال المقبلة (صالح، ٢٠١٠: ٧٣). ولذا فالضرائب في هذه المواضع تفقد فاعليتها كعنصر استقرار مؤثر في توجيه الطلب الكلي المحلي الذي طالما يتجه نحو قطاعات الإنتاج غير المقيمة دون حفز قطاعات الإنتاج الوطنية، وهذا ما يؤشر محدودية فاعليتها في توجيه الاستثمارات وتخصيص الموارد، فالتوسع بالإعفاءات او تدني العبء الضريبي بقي دون جدوى كبيرة في استمالة رؤوس الأموال العراقية الخاصة في الولوج في النشاط الاقتصادي، أو في استقطاب رؤوس الأموال غير المقيمة بالمقدار الذي يتناسب مع التوسع في الإعفاءات.

٣-١ العجز والفائض في الموازنات العامة للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١):

يعد تصميم الأطر الفنية للموازنات العامة وفقاً للخيارات الاقتصادية والاجتماعية غاية في الأهمية من أجل تصميم برامج ملائمة تحد من الانتكاسات الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يعني إن قدرة وكفاءة السلطات المالية تتحدد بالانضباط والنزاهة الماليين بوصفهما مقياساً لها، وهو منظور يتعلق بشأن آليات الحفاظ على الوضع المالي السليم على مدى دورة الأعمال التجارية، بوصفه مقياساً لقدرة السياسة المالية على كبح الإفراط في الإنفاق ومن ثم العجز (علي واحمد، ٢٠١٨: ١٠٤) وهو ما يتعين ان يكون سريان الإنفاق الحكومي في ضوء ما متاح من الإمكانيات المالية، أو إن لا تتجاوز العجزات المالية نسب مرتفعة من (GDP). فالممارسات السليمة للموازنة في البلدان شديدة الاعتماد على المورد الواحد، ينبغي أن توطر بآليات تستجيب لحاجة الاقتصاد باتجاه إزالة حالات الاختلال في هيكل الناتج المحلي التي تفضي الى الحد من الصدمات غير المتوقعة وآثارها غير المرغوبة، وليس بحسب الحاجات المالية التي تتقدم بها الوحدات والهيئات الإدارية المختلفة أو تطلعات مكونات سياسية ذات مكاسب انتخابية.

وقدر تعلق الامر بحالات العجز والفائض في الموازنات العامة خلال مدة الدراسة يتضح من بيانات الجدول (3) بأن الموازنة العامة تحقق فائض في فترات تحسن أسعار النفط وانعكاسها على تنامي الإيرادات النفطية، بينما تشكل هبوط أسعار النفط صدمات سلبية تفضي إلى بروز مشكلة العجز، كما في السنوات (٢٠٠٩ و ٢٠١٣ لغاية ٢٠١٦ و ٢٠١٩-٢٠٢٠)، ويكشف مسار الموازنات العامة عن قوة تنامي الإنفاق الحكومي الذي يكاد المورد الريعي يتخلف عن مسيرته مقابل تواضع

انخراط القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي يؤشره تدني الإيرادات الضريبية المباشرة، وهو ما يعني إن عناصر الإيرادات والنفقات العامة انعكاس للواقع الاقتصادي أكثر مما هي أداة لتعديل الاختلال الهيكلي.

إن الطريقة المستعملة في أعداد تقديرات الموازنة العامة هي طريقة غير كفوءة وغير فاعلة فالعراق يعتمد على موازنة البنود الرقابية ذات النهج التزايدي التي تعتمد على المساومات ونفوذ القيادات لتحديد التخصيصات كقيام الوزارات بتقدير احتياجاتها بشكل غير دقيق وعادة ما تطلب مقدار أكبر من قدرتها على صرفه دون أن تستند تلك المطالبات بدراسات جدوى دقيقة وهو ما يؤدي إلى تعاضم أرقام الموازنة العامة دون ترابط مع المنجزات أو خطط التنمية والاستراتيجيات الأخرى (فرج وعلي، ٢٠١٩: ٥٣). وإن ما زاد الأمر تعقيداً هو أن الطاقة الاستيعابية للإنفاق التشغيلي يمتلك المرونة العالية على الامتصاص والانتفاع والتنفيذ المالي في حين تنحرف الطاقة الاستيعابية للمشاريع الاستثمارية وتتخفف عن معدلات الانتفاع الحقيقي والمالي، فالفائض في انحراف مستوى الانتفاع من الطاقة الاستيعابية الاستثمارية يتحول إلى عامل تمويل مضاف ضمن التوسع السنوي في الموازنة التشغيلية وطبيعتها الاستهلاكية (صالح، ٢٠١٢: ٢٥٧)، وبهذا ترى الطبقة السياسية العراقية بتشكيلاتها المختلفة، أن ثمة ظاهرة تلازم المالية العامة طوال المدة بعد ٢٠٠٣ وهي تفوق الإيرادات العامة على الإنفاق العام في السجلات المالية للموازنة، ما يستدعي التوسع التراكمي السنوي في الإنفاق. وبهذا يتشكل وهما مالياً سنوياً، بمثابة ضريبة تصاعدية على تقديرات ارتفاع الإيرادات النفطية ذلك، طالما أن السلف المسحوبة مقدماً لأغراض الإنفاق والتي لا تظهرها الحسابات الختامية منذ سنوات وهي مؤجلة التسوية كإنفاق فعلي لا تشكل أي مضمون في التطابق بين الإيرادات والنفقات العامة في العراق. وكأنما تبدأ الموازنة العامة السنوية بعجز افتراضي لتنتهي بفائض حقيقي يجري نقله كرصيد افتتاحي في موازنة السنة المالية اللاحقة وهو في حقيقته وهم مالي (صالح، ٢٠٢٢: ٥).

الجدول (3) الفائض والعجز في الموازنات العامة بالأسعار الجارية (مليون دينار)

السنوات	الإيرادات العامة	الإنفاق العام	العجز أو الفائض	السنوات	الإيرادات العامة	الإنفاق العام	العجز أو الفائض
2004	32988850	31521427.9	1467422	2013	113840075	119127556.3	-5287481.3
2005	40435740	30831141.7	9604598	2014	105553850	112192125	-6638275
2006	49055544	37494459	11561085	2015	66,470,252	82813611	-16343359
2007	54964849	39308348.5	15656501	2016	53413446	73571003	-20157557
2008	80616246	67277196.6	13339049	2017	77422173	75490115	1932058
2009	55243526	55589721.1	-346195	2018	106569834	80873189	25696645
2010	70178223	61034201.8	9144021	2019	107566955	111723523	-4156568
2011	103989088	79657666.3	24331422	2020	63199689	76082443	-12882754
2012	119817222	105139575.7	14677646	2021	109081464	102849659	6231805

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجداول (١) و(٢).

٢. استعراض بعض مؤشرات التنويع الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١):

٢-١ مؤشر درجة التغير الهيكلي:

يبين هذا المؤشر درجة التنويع الاقتصادي عن طريق احتساب نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، فكلما تدنت نسب مساهمة القطاعات الإنتاجية الرئيسة ولا سيما الزراعي والصناعي، دل ذلك على تواضع درجة التنويع الاقتصادي، أما إذا تزايدت نسبة إسهام هذه القطاعات مقارنة بتدني نسب مساهمة القطاعات الأولية (قطاع التعدين

والمقالع)، فإن ذلك يشير الى زيادة درجة التنوع للاقتصاد المحلي (معلقة وسلمان، ٢٠١٦: ١٣٢) وبغية بيان درجة تنوع هيكل الناتج سوف نقوم بتطبيق هذا المؤشر قطاعات على الاقتصاد العراقي. القطاع النفطي، يمكن اعتبار هذا القطاع العصب الرئيسي للاقتصاد، لما يشكله من نسبة عالية في مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، إذ تعاضد دور هذا القطاع بعد عام ٢٠٠٣ ليكون الممول الرئيس للنشاطات الاقتصادية، بعد التعطل الجزئي وشبه التام لقطاعات الاقتصاد، إذ يتضح من الجدول (4) ان نشاط النفط الخام يتبوأ مركز الصدارة في توليد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في سنة ٢٠٠٤ مشكلاً نسبة قدرها (57.8%) من الناتج المحلي الإجمالي وقد تراوحت نسبة مساهمة هذا القطاع في تكوين (GDP) (52.9%-57.6%) للمدة (٢٠٠٥) لغاية (٢٠٠٨)، أي إن أكثر من نصف النشاط الاقتصادي يتأتى من القطاع النفطي وكان معدل تصدير النفط الخام يتراوح من (1472 مليون ب/ي الى 1855 مليون ب/ي)، بينما كانت أسعار النفط (45.6 و 55.6 و 66.7 و 87.9) دولار للسنوات (٢٠٠٥-٢٠٠٦-٢٠٠٧-٢٠٠٨) على التوالي، أما في سنة ٢٠٠٩ فقد بلغت نسبة مساهمة قطاع النفط لوحده (42.8%) ويعود الانخفاض الحاصل في مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي الى تراجع أسعار النفط، إذ بلغ معدل سعر برميل النفط (58.96) دولار عام ٢٠٠٩ مقابل (87.9) دولار لعام ٢٠٠٨، أي بنسبة انخفاض (33.6%) (البنك المركزي العراقي، ٢٠٠٩: ١٠)، وفي سنة ٢٠١١ فقد ارتفعت نسبة مساهمة القطاع النفطي الى (53%) بقيمة مضافة قدرها (115256423.7) محققاً معدل تغير سنوي موجب نسبته (58%) عن عام ٢٠١٠ نتيجة ارتفاع أسعار النفط الى (105) دولار للبرميل، ويلاحظ من الجدول (4) ان نسبة مساهمة القطاع النفطي لم تنخفض الى أقل من (40%)، إلا في ثلاث سنوات هي (٢٠١٥ و ٢٠١٦ و ٢٠٢٠)، على الرغم من ارتفاع الطاقة الإنتاجية للعراق بعد ابرام عقود الخدمة مع الشركات النفطية الاجنبية في هذا القطاع، ويلاحظ أيضاً أن متوسط نسبة مساهمة القطاع النفطي للمدة المدروسة بلغت (46%) وهي نسبة مرتفعة تفصح عن ضعف التنوع الإنتاجي لبقية القطاعات الرئيسية في الاقتصاد.

القطاع الزراعي: يعد القطاع الزراعي أحد مرتكزات التنوع الاقتصادي، كما انه الحجر الأساس للنمو الاقتصادي والتنمية ويؤدي دوراً مهماً ومتميزاً في تقويض الفقر في العراق، كونه المحرك الأساسي للازدهار الاقتصادي لما يؤديه من دور حيوي في تحقيق المتطلبات الغذائية الأساسية ورفع مستويات التوظيف للأجيال الحالية والمستقبلية في ما لو احسن حشد وتوظيف الموارد الكامنة لهذا القطاع توظيفاً كفوءاً، إلا أن هذا القطاع يواجه مشاكل متعددة منها استخدام طرق ري تقليدية، وهذه الطرق تحتاج الى كميات كبيرة من المياه، ترافقها ضائعات وفوائد مائية كبيرة، كما ان الري التقليدي لا يحقق التناقص في توزيع المياه على النباتات، مما يفضي الى هدر كميات كبيرة من المياه المتاحة مع انخفاض الإنتاج الزراعي (دهش، ٢٠١٦: ١٢١)، وقد تراكمت هذه المشكلة مع مشكلة أخرى يواجهها القطاع الزراعي وهي السياسات المائية لبلدان الجوار (تركيا وايران). ان تلك السياسات لا تخلو من تخطيط مسبق لحرمان العراق من الاستقرار الداخلي الاقتصادي وتحويله الى سوق لتصريف المنتجات الزراعية لتلك البلدان، لأن المياه ترتبط بالزراعة والأمن الغذائي وقتلتها تقود الى ظاهرة التصحر، إذ بلغت الاراضي المهددة بالتصحر عام ٢٠٢٠ (93731) دونم. ان تلك السياسات العدائية في اطار حرب المياه من قبل تركيا قد انعكست سلباً على الواقع المائي في العراق وعرض مصادر المياه الى خطورة التدهور المستمر لكمية ونوعية مياه الرافدين. أما ايران فقد سارت نفس النهج بإعلانها الحرب المائية على العراق عن طريق قيامها

باستغلال تعسفي ومفرط للأنهر الحدودية وتحويل مسارها الى داخل الاراضي الايرانية، فضلاً عن إقدامها على تلويث بعض الأنهر التي تصب في الأراضي العراقية (صالح وجناني، ٢٠١٨: ٧١-٧٢). ناهيك عن المشاكل الأخرى التي تواجه هذا القطاع كتندي المستوى التكنولوجي المستعمل في العمليات الإنتاجية وضعف مشاريع الري والبزل وتقادمها والانفتاح التجاري الذي حدث بعد التغيير السياسي ٢٠٠٣. وإن هذه العوامل مجتمعة قد افضت الى ضعف تعبئة وحشد موارد هذا القطاع صوب عملية التحول الهيكلي، واتساع الهوة الكبيرة بين الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة. ومن البديهي ان ضعف استغلال الأراضي الصالحة للزراعة يقود الى عدم قدرة هذا القطاع من تغطية حاجة الطلب المحلي من الغذاء على اقل تقدير، إذ تبلغ الفجوة الغذائية (الفرق بين الإنتاج والاستهلاك) لمحصول الحنطة في عام ٢٠١٨ (3475724) طن.

وقدر تعلق الأمر بمؤشر درجة التغيير الهيكلي، يلاحظ من الجدول (4) ان نسبة اسهام هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بلغت أعلى مستوى لها في عام ٢٠٠٤ (6.9%) من (GDP) واخذت بالتنازل التدريجي الى ان وصلت ادنى مستوى لها في عام ٢٠٢١، إذ بلغت (2.8%) وهذه النسب متدنية جدا تفصح عن حجم الاختلال الهيكلي للنشاط الكلي. ان تنمية نشاط الزراعة في العراق يمثل الحجر الاساس في استهداف التنويع الاقتصادي، ومن ثم يتطلب تحقيق الأمن الغذائي مضاعفة الأراضي المزروعة وزيادة الإنتاجية إلى إضعاف أمثالها، لكي تكون منسجمة مع نمو السكان. إما الوصول بالزراعة إلى مرحلة الصادرات وتجهيز المدخلات الأولية إلى الصناعات الزراعية فيتطلب الكثير. ومما تقدم يمكن القول ان القطاع الزراعي قد شهد تندي في ادائه ودوره في الاقتصاد وكذلك لابد من الإشارة الى ضعف الدور الذي تقوم به الدولة في مساهمتها في تنويع القاعدة الاقتصادية، لذلك يتطلب اعتماد استراتيجية تعمل على تحفيز حزمة من برامج الإصلاحات الاقتصادية وخاصة في مجال الاستثمار الاجنبي.

أما القطاع الصناعي: فيعد أحد المرتكزات الأساسية في التحولات الهيكلية لأي اقتصاد، لأنه القطاع القائد العملية التنموية الاقتصادية في الكثير من البلدان بعدد القطاع الأكثر ديناميكية ومنبع التطور التكنولوجي الذي يجهز العالم بالمزيد من المنتجات الجديدة وبلا انقطاع. وما لم تتخذ الدولة النامية التصنيع وظيفة رئيسية لها فقد ضيعت فرصة المحاولة النبيلة لقيادة الامة نحو الازدهار، وسلمت مستقبل الاجيال القادمة الى اليأس والضعف في عالم تسوده دول مزدهرة وقوية (علي، ٢٠١٨: ٤)، وفي العراق لم يكن هذا القطاع أفضل حالاً من القطاع الزراعي، إذ يلاحظ ان نسبة إسهامه في تكوين (GDP) بلغت (2.8%) وهي أعلى نسبة يحققها هذا القطاع في المدة المدروسة، وهذه المساهمة ضئيلة تدل على الدور الهامشي لهذا القطاع الذي بات غير فاعل في تحقيق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية المنشودة الذي ينبغي أن يكون بمثابة طوق نجاة لمعالجة مشاكل الاختلال الهيكلي، فلقد عانى هذا القطاع من تخلف الوسائل التكنولوجية وتقادمها بفعل الحظر الاقتصادي الذي استمر لثلاثة عشر عام ثم تفاقمت معوقاته بعد عام ٢٠٠٣، إذ تعرضت الكثير من المشاريع الصناعية الى السلب والتدمير فأضحى معظمها عبئاً على الموازنة الحكومية، إذ توقفت عن العمل بشكل جزئي أو كلي بسبب عدم الجدوى والكفاءة الواطئة نحو 192 شركة تضم ما يقارب 200 معمل وينتسب إليها 500 ألف فرد تقريباً (البصري وعبدالهادي، ٢٠٠٨: ١٤). كما يواجه هذا القطاع ضعف شديد في البنية التحتية الداعمة للصناعة والمتمثلة بغياب المدن والمناطق الصناعية التي تتوفر فيها بنية تحتية وشروط ومستلزمات إنشاء الصناعات المختلفة ساهم في صعوبة بدء الأعمال الصناعية وتدهور شديد في جميع وسائل النقل والمواصلات ونقص كبير في إنتاج وتوفير

الطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي للأغراض الصناعية والانقطاعات الفجائية التي تصل إلى حد الانقطاع الكامل (فارس، ٢٠١٨: ١٢٠)، كما أن هذا القطاع واجه ممارسات من قبل الشركاء التجاريين افضت الى تفويض انشطته، وصناعة الاسمنت نموذجاً للضرر الذي اصاب الصناعة العراقية، إذ تعد هذه الصناعة واحدة من بين أهم الصناعات التي ثبت أنها تعاني من حالة الاغراق الذي ترتب عليه تدني مقدار الإيرادات لهذه الصناعة نتيجة لانتقال الطلب من المنتج المحلي الى المنتج الاجنبي لانخفاض أسعاره في السوق المحلية. على الرغم من انخفاض جودة المستورد بشهادة الجهاز المركزي للقياس والسيطرة النوعية (صالح، ٢٠١٣: ١٣)، إذ استورد العراق (12) مليون طن سنوياً بسعر (50) دولار للطن الواحد في المدة من ٢٠١٢ حتى مطلع ٢٠١٦ أي أن 600 مليون دولار كانت تنفق سنوياً على استيراد الإسمنت من إيران (امين، ٢٠٢٢: ٢)، على الرغم من أن كل المواد الأولية موجودة في العراق، وقد اتضح إن أحد أهم عناصر الضرر هو اضطراب الشركة الى تخفيض أسعار إنتاجها، على الرغم من ارتفاع مستوى تكاليف الإنتاج. ومع ذلك تعرضت الشركة لانخفاض في الارباح وصلت الى حد الخسائر وانخفاض الحصة السوقية للإسمنت العراقي.

يتضح مما تقدم بأن اقتصاد العراق هو اقتصاد ضعيف التنوع لارتكازه على قاعدة إنتاجية محدودة، نتيجة استحواذ نشاط النفط على متوسط نسبة مساهمة بلغت (46%) من الناتج المحلي الإجمالي في المدة المدروسة، مقابل تضاول نسب إسهام بقية الأنشطة الاقتصادية.

الجدول (4) الأهمية النسبية للقطاعات الرئيسية في تكوين (GDP) % للعراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)

السنة	نسبة قطاع النفط إلى GDP	نسبة القطاع الزراعي إلى GDP	نسبة القطاع الصناعي إلى GDP
2004	57.8	6.9	1.7
2005	57.6	6.8	1.3
2006	55.2	5.8	1.5
2007	52.9	4.9	1.6
2008	55.5	3.8	1.6
2009	42.8	5.2	2.6
2010	44.9	5.1	2.2
2011	53	4.5	2.8
2012	49.7	4.1	2.7
2013	45.8	4.7	2.2
2014	43.8	4.9	1.8
2015	33.4	4.1	2.1
2016	34.2	3.9	2.2
2017	40	2.9	2.1
2018	44.6	2.8	2.0
2019	41.4	3.7	2.1
2020	28.8	5.9	2.7
2021	44.7	2.8	2.3
متوسط المدة	46	4.6	2.1

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على:

وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، بغداد، نشرات سنوية للسنوات للسنوات (٢٠٠٤-٢٠٢١).

٢-٢ التوزيع النسبي لهيكل الصادرات السلعية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١):

يمكن أن يؤدي قطاع التصدير دور القطاع القائد للنمو لما يقوم به من نقل عوامل النمو إلى سائر قطاعات الاقتصاد القومي، التي تتوقف على هيكل الصادرات باعتبارها انعكاس لدرجة تنوع

هيكل الناتج المحلي ونوعية السلع المنتجة والمستوى التكنولوجي المستخدم، فالعلاقة بين نمو الصادرات ونمو الدخل المحلي هي علاقة انمائية تراكمية بفعل الآثار الايجابية التي ينسجها هذا القطاع بين مكونات (GDP)، إذ يؤدي نمو الصادرات وتنوعها الى مزيد من ارتفاع معدلات نمو الناتج والتي تؤدي الى زيادة القدرة التنافسية التي تتمتع بها الدولة نتيجة انخفاض الأسعار النسبية للمنتجات على أثر ارتفاع مستوى الإنتاجية وتوظيف التطورات التكنولوجية، وهذا يدفع إلى ارتفاع معدل نمو الصادرات مرة أخرى، وتستمر الحركة الدائرية بين الصادرات والنمو واستحداث التنوع الإنتاجي (بهنام، ٢٠١٨: ١٤١).

وقدر تعلق الأمر بهيكل الصادرات العراقية في المدة المدروسة يستعرض الجدول (5) تفاصيل التوزيع السلعي للصادرات في العراق حسب التصنيف الدولي الموحد للتجارة (SITC)^(*) المعد من قبل الأمم المتحدة، ووفقاً لمعامل (هيرفندال - هيرشمان) (HHI) الذي يعد المؤشر الأكثر انتشاراً لقياس التنوع الاقتصادي ويعتمد المؤشر (هيرفندال - هيرشمان) على قياس تركيب وبنية المتغير ومدى تنوعه، ويستخدم لقياس التنوع في تركيب ظاهرة ما، وإبراز التغيرات التي طرأت على مكوناتها. وتتراوح قيمة معامل (HHI) بين (0-10000) وتفسر كالآتي: (Spiegel, 2021: 561)

- إذا كانت قيمة المعامل أقل من (1000) فإن ذلك يشير ذلك إلى ان الصادرات متنوعة أي تساوي حصص جميع النشاطات التصديرية نسبياً بعد نسبها الى إجمالي الصادرات.
- إذا كانت قيمة المعامل بين (1000-1800) فإن ذلك يشير إلى ان تركيز قطاع التصدير معتدل.
- إذا كانت القيمة أكبر من (1800) فإن ذلك يشير إلى ان مستوى التركيز مرتفع أي انعدام التنوع في النشاط التصديري.

يلحظ من بيانات الجدول (5) ان متوسط قيمة معامل هيرفندال - هيرشمان (HHI) بلغت (9906.73) في المدة المدروسة ولم تنخفض عن (9850.71) في مدة الدراسة، مما يشير الى وجود تركيز هائل للنشاط التصديري في العراق، إذ يتضح من الجدول (5) ان نسبة الصادرات النفطية المتمثلة بـ (الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بيهي) تشكل النسبة الأكبر وتهيمن على جميع فقرات الجدول، وقد تراوحت نسبتها الى إجمالي الصادرات بين (99.2%) الى (99.9%) وبمتوسط قدره (99.53%) من إجمالي صادرات العراق خلال المدة المشار اليها، بينما لم تتعد بقية الأنشطة التصديرية نسبة (0.30%) من إجمالي الصادرات في كل المدة المدروسة، الأمر الذي يُظهرُ ضعف هيكل الصادرات السلعية العراقية وغياب التنوع في الصادرات، ولما كانت النافذة التصديرية تعد افضل مؤشر لبيان مديات تنوع هيكل الناتج وخاصة في البلدان شديدة التعويل على النفط بحكم اعتماد الأنشطة الاقتصادية الداخلية على إيرادات هذا الرريع، فلو كانت هناك قطاعات إنتاجية مبادرة محلياً ومنافسة دولياً لشهدنا تنوع إنتاجي في الصادرات (خارج نشاط استخراج النفط) يشار إليه بالبنان. وعليه فالإقتصاد العراقي ضعيف التنوع الاقتصادي ذي قاعدة إنتاجية ضيقة تقصح عنها درجة تركيز الصادرات وانعزال القطاعات المحلية عن الأسواق الإقليمية والدولية.

الجدول (5) التوزيع النسبي لهيكل الصادرات السلعية ومؤشر هيرفندل - هيرشمان (HHI) للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)

السنة	المواد الغذائية والحيوانات الحية	المواد الخام غير الغذائية	الوقود المعدني وزيوت التشحيم	زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	البترول	سلع مصنوعة ومصنفة حسب المادة	مكائن ومعدات نقل	مركبات نقل	السلع والمعاملات غير المصنفة حسب النوع	مؤشر هيرفندل - هيرشمان (HHI)
2004	0.20	0.0	0.30	99.4	0.5	1.0	0.90	0.0	0.0	9882.55
2005	0.26	0.0	0.18	99.5	0.0	0.0	0.10	0.0	0.0	9900.36
2006	0.28	0.0	0.15	99.24	0.0	0.0	0.06	0.24	0.0	9848.74
2007	0.30	0.0	0.20	99.20	0.0	0.01	0.05	0.20	0.02	9840.81
2008	0.3	0.0	0.20	99.30	0.0	0.0	0.10	0.20	0.0	9860.67
2009	0.27	0.0	0.15	99.24	0.0	0.01	0.05	0.24	0.02	9848.73
2010	0.28	0.0	0.15	99.25	0.0	0.01	0.05	0.23	0.02	9850.71
2011	0.27	0.0	0.15	99.25	0.0	0.01	0.05	0.24	0.02	9850.71
2012	0.28	0.0	0.15	99.25	0.0	0.01	0.05	0.24	0.03	9850.72
2013	0.27	0.0	0.15	99.25	0.0	0.01	0.05	0.24	0.02	9850.71
2014	0.009	0.0	0.12	99.81	0.0	0.0	0.06	0.0	0.02	9962.05
2015	0.008	0.0	0.015	99.97	0.0	0.0	0.005	0.0	0.02	9994
2016	0.002	0.0	0.009	99.98	0.0	0.0	0.002	0.0	0.0	9996
2017	0.04	0.0	0.02	99.87	0.0	0.0	0.001	0.04	0.0	9974.02
2018	0.00	0.0	0.01	99.88	0.0	0.0	0.08	0.0	0.0	9976.02
2019	0.02	0.0	0.03	99.78	0.0	0.0	0.15	0.0	0.0	9956.07
2020	0.02	0.0	0.07	99.7	0.0	0.0	0.20	0.0	0.0	9940.13
2021	0.03	0.0	0.07	99.69	0.0	0.0	0.20	0.0	0.0	9938.14
متوسط المدة	0.15	0.0	0.11	99.53	0.027	0.05	0.12	0.10	0.009	9906.73

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، نشرات الإحصائية السنوية (٢٠٠٤-٢٠٢١).

٣-٢ التوزيع النسبي لهيكل الاستيرادات السلعية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١):

يُعد المكون الاستيرادي عنصر تسرب من دورة الدخل في الاقتصاد، وله اثار كبيرة في احتياطات البلدان من العملات الأجنبية، فهو يعني في نهاية الأمر حلول السلع المنتجة في قطاعات غير مقيمة محل السلع والخدمات التي تنتجها قطاعات الإنتاج المقيمة، ولذا فالمكون الاستيرادي له اثار كبير في النمو والتشغيل و التعديل الهيكلي، وهذا ما يرفع الحاجة لوضع استراتيجية يكون مضمونها تحقيق نوع من التوازن بين التكاليف والمنافع بغية استهداف أعباء الاستيرادات وتدنيها الى أقل ما يُمكن وتحقيق أكبر قدر ممكن من المنافع وبالأخص للبلدان النامية ضعيفة التقدم التكنولوجي التي ترتفع فيها الحاجة لنقل التكنولوجيا و سلع الإنتاج الضرورية لعملية التعديل الهيكلي. وقد تعلق الامر بهيكل الاستيرادات في العراق نستعين بالتصنيف الدولي الموحد للتجارة (SITC) لبيان ذلك الهيكل، إذ يتضح من الجدول (6) إن الأهمية النسبية لمكون المكائن ومعدات النقل أي (السلع الرأسمالية) قد تصدرت المرتبة الاولى في سلم النسب في قائمة الاستيرادات العراقية، إذ كانت نسبة استيرادها عامي (٢٠٠٤ و ٢٠٠٥) (43.49% و 43.48%) على التوالي. ثم اخذت هذه النسبة بالانخفاض حتى بلغت (38.50%) عام ٢٠٠٧ وحافظت على هذا المستوى حتى عام ٢٠٢١. ثم تأتت بالمرتبة الثانية المصنوعات المتنوعة التي بلغت نسبة استيرادها عام ٢٠٠٤ (15.83%) ثم حافظت على هذا المستوى لتصل الى (15.80%) عام ٢٠٢١. اما السلع المصنعة والمصنفة حسب المادة فتأتي بالمرتبة الثالثة اذ بلغت نسبة اسهامها الى إجمالي الاستيرادات (8.3%) تقريبا للأعوام (٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦) لتزداد الى (11.4%) تقريبا لبقية سنوات الدراسة، ثم تأتي بعد ذلك السلع الوسيطة بضمنها الوقود المعدني وزيوت التشحيم المتعلقة بها بمتوسط نسبة مساهمة قدرها (9.80%)، أما المواد الكيماوية فتشكل متوسط نسبة مساهمة (6.7%) ومن ثم تأتي السلع الاستهلاكية بالمرتبة الاخيرة التي تستحوذ المرتبة الاولى فيها مكوّن الزيوت والشحوم حيوانية ونباتية بمتوسط نسبة مساهمة قدرها (5.56%)، والمواد الغذائية

والحيوانية الحية بمتوسط نسبة مساهمة قدرها (5.06%) أما المشروبات والتبغ والمواد الخام غير الغذائية لم يتجاوز كل منهما متوسط نسبة مساهمة (2%).

كما توضح بيانات الجدول (6) ان معامل هيرفندل - هيرشمان (HHI) لإجمالي هيكل الاستيرادات في العراق قد بلغ متوسط قدره (2466.50) وهو أكبر بقليل من (1800)، مما يشير الى ان هيكل استيرادات العراق يتخطى حدود التركيز بمدى قليل أي انه متنوع نسبياً، لكن لو استبعدنا مكوّن المكائن والمعدات من هيكل استيرادات العراق، فهذا المكون يحتوي على سلع ذات محتوى تكنولوجي وقد تكون من مناشيء عالمية رصينة، بالتالي تكون قيمة السلع المستوردة ضمن هذا المكون مرتفعة جداً، وليس من المنطقي مقارنته بغيره من مكونات الاستيرادات الأخرى، فعند استبعاد مكون المكائن والمعدات من هيكل استيرادات يتضح ان معامل هيرفندل - هيرشمان (HHI) يبلغ متوسط قدره (575.12) للمدة المدروسة، مما يشير الى ان هيكل استيرادات العراق شديد التنوع.

الجدول (6) التوزيع النسبي لهيكل الاستيرادات السلعية ومؤشر هيرفندل - هيرشمان (HHI) للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)

السنة	المواد الغذائية والحيوانات الحية	المشروبات والتبغ	المواد الخام غير الغذائية	الوقود	الزيت والتشحيم الحيواني والنباتي	الوقود المعدية	الزيت تشحيم	المواد الكيماوية	سلع مصنوعة حسب المدة	سلع مصنوعة حسب المدة	مكائن ومعدات نقل	مكائن ومعدات	مصنوعات متنوعة	حسب النوع	السلع غير المعدية	المجموع	المكائن والمعدات	هيرفندل بون
2004	3.34	1.31	1.76	9.86	9.39	6.72	8.36	43.49	15.83	2.85	100	2466.50	575.12					
2005	3.42	1.3	1.76	9.85	6.39	6.72	8.35	43.48	15.82	2.85	100	2418.12	527.61					
2006	3.42	1.31	1.76	9.86	6.39	6.72	8.36	43.49	15.82	2.84	100	2419.33	527.95					
2007	5.4	1.29	1.79	9.8	6.4	6.69	11.39	38.5	15.8	2.9	100	2085.82	603.57					
2008	5.4	1.29	1.8	9.8	6.4	6.69	11.4	38.5	15.79	2.89	100	2085.71	603.46					
2009	5.4	1.3	1.8	9.8	6.4	6.69	11.39	38.49	15.79	2.9	100	2084.79	603.31					
2010	5.39	1.3	1.79	9.8	6.4	6.69	11.39	38.49	15.8	2.9	100	2084.96	603.48					
2011	5.39	1.3	1.79	9.8	6.4	6.7	11.4	38.49	15.8	2.89	100	2085.14	603.66					
2012	5.39	1.29	1.79	9.8	6.39	6.7	11.4	38.49	15.8	2.89	100	2085.11	603.63					
2013	5.4	1.3	1.79	9.79	6.39	6.7	11.4	38.49	15.79	2.89	100	2084.74	603.26					
2014	5.4	1.29	1.79	9.8	6.39	6.7	11.39	38.49	15.8	2.89	100	2084.99	603.51					
2015	5.39	1.29	1.79	9.8	6.4	6.69	11.39	38.5	15.8	2.9	100	2085.71	603.46					
2016	5.39	1.3	1.8	9.79	6.39	6.7	11.4	38.49	15.8	2.9	100	2085.04	603.56					
2017	5.4	1.29	1.8	9.8	6.39	6.69	11.4	38.49	15.8	2.89	100	2085.12	603.64					
2018	5.4	1.3	1.8	9.79	6.4	6.69	11.4	38.5	15.79	2.89	100	2085.54	603.29					
2019	5.39	1.3	1.79	9.8	6.4	6.69	11.4	38.49	15.8	2.89	100	2085.13	603.65					
2020	5.39	1.3	1.8	9.79	6.4	6.69	11.39	38.5	15.8	2.89	100	2085.52	603.27					
2021	5.39	1.3	1.79	9.79	6.39	6.69	11.4	38.5	15.8	2.89	100	2085.58	603.33					
متوسط المدة	5.06	1.29	1.78	9.80	6.56	6.7	10.88	39.32	15.80	2.88	100	2466.50	575.12					

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية السنوية (٢٠٠٤-٢٠٢١).

يتضح مما تقدم وجود تشوه واختلال هيكلي في مكونات التجارة الخارجية للعراق انعكاساً للتشوه والاختلال في بنية الناتج المحلي الإجمالي، إذ اقتصر الصادرات على مادة أولية وهي سلعة النفط الخام مقابل توليد قوة طلب ضخمة ومتنوعة للخارج بفعل انحسار قطاعات الإنتاج المحلية وعجزها عن توليد عرض كلي محلي مكافئ لذلك الطلب.

فسريان المكون الاستيرادي بهذا الاتجاه لا يتفق مع مراحل التغير الهيكلي ويؤشر بدرجة كبيرة اخفاق سياسات الاقتصاد الكلي في استحداث النمو وتوسيع قاعدة العرض الكلي واستهداف التنوع المرغوب في هيكل الناتج. وهذه الظروف لا ينجم عنها سوى تآكل الاحتياطيات الدولية المتأتية من قطاع التصدير، ومراكمة البطالة وارتفاع مستويات الفقر في الامد البعيد، طالما ان سوق العراق لا تولد قيمة مضافة تتناسب وموارده المادية والبشرية بل العكس تولد قيمة مضافة للعالم الخارجي على حساب قطاعات الإنتاج المحلية.

٣. قياس وتحليل العلاقة بين متغيرات السياسة الاقتصادية و التنوع الاقتصادي:

٣-١ توصيف نموذج (ARDL) وتحديد متغيراته والاشارات المسبقة للمعالم:

بناء على التحليل الاقتصادي للبيانات التي توفرت عن ظاهرة التنوع الاقتصادي واتجاهات السياسة المالية والتي تم جمعها من مصادرها الرسمية والمعلومات المتاحة عن الدراسات القياسية السابقة في هذا المضمار، وبهدف تحديد طبيعة العلاقة بين متغيرات السياسة المالية والتنوع الاقتصادي معبرا عنه بمؤشر هيرفندل - هيرشمان للصادرات (HHI) (ارتفاع مؤشر (HHI) يعني انخفاض درجة التنوع الاقتصادي والعكس بالعكس)، واعتماداً على ما تم عرضه في الجانب التحليلي من الدراسة بوجود متغير معتمد ومتغيرات مستقلة يمكن توصيفها.

ت	اسم المتغيرات	رمز المتغير	نوع المتغير
١	مؤشر هيرفندل - هيرشمان للصادرات	HHI	متغير معتمد
٢	إجمالي الإنفاق الحكومي	G	متغيرات مستقلة
٣	الايرادات الضريبية	TR	
٤	الايرادات النفطية	OR	

ويمكن تقدير الدوال الرياضية ادناه لغرض قياس تأثير متغيرات السياسة المالية في التنوع الاقتصادي في الاقتصاد العراقي.

$$HHI_t = f(-G + TR, -OR) \dots\dots\dots (1)$$

ومن المعادلات أنفا يمكن تقدير نموذج (ARDL) الذي يمكن عن طريقه قياس التأثيرات طويلة وقصيرة الأمد لمتغيرات السياسة المالية في التنوع الاقتصادي وقد استعملت البيانات بصيغتها المطلقة وكالاتي:

$$\Delta HHI_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^n \beta_1 \Delta HHI_{t-i} + \sum_{i=1}^n \beta_2 \Delta G_{t-i} + \sum_{i=1}^n \beta_3 \Delta TR_{t-i} + \sum_{i=1}^n \beta_4 \Delta OR_{t-i} + \lambda_1 HHI_{t-1} + \lambda_2 G_{t-1} + \lambda_3 TR_{t-1} + \lambda_4 OR + \varepsilon_t \dots\dots\dots (2)$$

إذ أن (HHI): يمثل مؤشر هيرفندل - هيرشمان للصادرات (مؤشر التنوع الاقتصادي).
 (G): يمثل إجمالي الإنفاق الحكومي ومن المفترض ان يرتبط بعلاقة عكسية مع مؤشر هيرفندل - هيرشمان (HHI).
 (TR): يمثل ايرادات الضرائب ومن المفترض ان يرتبط بعلاقة طردية مع مؤشر هيرفندل - هيرشمان (HHI).
 (OR): يمثل الايرادات النفطية ومن المفترض ان يرتبط بعلاقة عكسية مع مؤشر هيرفندل - هيرشمان (HHI).

Δ : تمثل الفرق الاول للمتغير، α_0 : تمثل الحد الثابت، n: تمثل الحد الاعلى لمدد التخلف الزمني.

β_1 و β_2 و β_3 : تمثل معاملات الاجل القصير، λ_1 و λ_2 و λ_3 : تمثل معاملات الاجل الطويل.

ε_t : يمثل حد الخطأ العشوائي (Residual).

وبالنظر لقصر السلسلة الزمنية (مدة الدراسة المقررة) وعدم توفر بيانات ربع سنوية لكل المتغيرات المدروسة من المصادر الرسمية، وصعوبة اللجوء الى البرامج الاحصائية في تحويل البيانات السنوية الى بيانات ربع سنوية لوجود مشاكل قياسية كثيرة حالت دون امكانية اعتماد تلك

البيانات، ولذا فقد تمت اطالة مدة السلسلة الزمنية لاغراض النموذج حصراً بواقع سبع مشاهدات لتكون المدة المعتمدة في النموذج (١٩٩٧-٢٠٢١). وبذلك يكون عدد المشاهدات (25) مشاهدة.

٢-٣ نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test):

يستعرض الجدول (7) نتائج اختبار فيليبس - بيرون (P.P) وبلحظ ان السلاسل الزمنية لكل المتغيرات {باستثناء متغير هيرفندل - هيرشمان (HHI)} كانت غير ساكنة عند مستواها الاصلي، إذ يلحظ ان (P.Value) أكبر من (0.05)، أي ان قيمة (t) المحسوبة اقل من قيمة (t) الحرجة عند مستوى معنوية (1%، 5%، 10%). وبهذا لا يمكن رفض فرضية العدم ($H_0: B=0$) التي تشير الى أن السلاسل الزمنية غير ساكنة، وتقبل الفرضية البديلة ($H_1: B \neq 0$). أما السلسلة الزمنية لمتغير هيرفندل - هيرشمان (HHI)، فيلاحظ انها ساكنة عند مستواها الاصلي بوجود حد ثابت فقط. لذلك ترفض فرضية العدم ($H_0: B=0$) التي تشير الى أن السلسلة الزمنية لهذا المتغير غير ساكنة وتقبل الفرضية البديلة ($H_1: B \neq 0$)، أي ان السلسلة الزمنية متكاملة من الرتبة I(0). بينما يلحظ ان صفة السكون قد تحققت لكل السلاسل الزمنية بعد اخذ الفرق الأول لها، وبذلك تكون كل المتغيرات وفقاً لاختبار فيليبس بيرون (P.P) متكاملة من الرتبة I(1).

الجدول (7) نتائج اختبار فيليبس بيرون

UNIT ROOT TEST TABLE (p.p) At level					
		HHI	G	OR	TR
With Constant	t-Statistic	-3.0419	-1.0757	-1.3422	-0.8374
	Prob.	0.0452	0.7081	0.5928	0.7900
		**	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.7320	-2.2735	-2.3500	-2.5474
	Prob.	0.2336	0.4313	0.3938	0.3048
		n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.1095	0.3345	0.0612	0.3991
	Prob.	0.9256	0.7738	0.6927	0.7910
		n0	n0	n0	n0
UNIT ROOT TEST TABLE (p.p) At 1 st difference					
		d(HHI)	d(G)	d(OR)	d(TR)
With Constant	t-Statistic	-6.0265	-5.3963	-4.2622	-4.6734
	Prob.	0.0001	0.0002	0.0032	0.0012
		***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-7.1346	-5.2746	-4.0665	-4.4937
	Prob.	0.0000	0.0016	0.0207	0.0085
		***	***	**	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.9256	-5.1119	-4.0930	-3.8472
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0003	0.0005
		***	***	***	***

Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant.

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 12).

٣-٣ عرض وتحليل نتائج اختبارات العلاقة بين متغيرات السياسة المالية والتنوع الاقتصادي:

٣-٣-١ تقدير انحدار التكامل المشترك وفقاً لنموذج (ARDL) واختبار جودته الاحصائية:

بعد إجراء اختبار جذر الوحدة لمعرفة سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، وطالما ان هناك توليفة من السلاسل الزمنية تتصف بالسكون عند مستواها الاصلي وبعد اخذ الفرق الاول، أي

إنها متكاملة من الرتبة $I(0)$ و $I(1)$ عند مستوى معنوية (1%، 5%، 10%). اضحى من المناسب استعمال منهجية التكامل المشترك (ARDL) لتقدير العلاقة التوازنية قصيرة وطويلة الأجل للمتغيرات المدروسة. ويستعرض الجدول (8) نتائج التقدير الأولي لنموذج (ARDL) للعلاقة بين متغيرات السياسة المالية والتنوع الاقتصادي، إذ يتضح من الجدول أن قيمة معامل التحديد (R-Squared) بلغت (0.62) وهذا ما يبين القوة التفسيرية للنموذج المستعمل، إذ أن متغيرات السياسة المالية (G, "TR,"OR) تفسر ما نسبته (0.62) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (HHI) وأن النسبة المتبقية تدخل ضمن الاخطاء العشوائية، كما يبين الجدول (8) أن قيمة إحصاء إختبار (F-Statistic) قد بلغت (2.882190) وهي معنوية من الناحية الاحصائية كون (P.Value) الخاصة بها أقل من (5%)، وهذا ما يؤشر الى صلاحية النموذج المستعمل لتفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، أما فيما يتعلق بمعامل تحديد المصحح (Adjusted"R-Squared) فقد بلغ (0.40). ولا يمكن التعويل على إحصاء (Durbin-Watson) الاعتيادية للتحقق من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين قيم حد الخطأ، ففي نماذج الانحدار الذاتي يُستعمل عوض عنها إحصاء (Durbin's H-Statistic) التي تحتسب وفق الصيغة الآتية: (Asteriou & Hall,2006:147-148)

$$h = (1 - \frac{d}{2}) \sqrt{\frac{n}{1 - n\sigma_y^2}} \dots \dots \dots (3 - 3 - 7)$$

إذ أن:

h: اختبار أحصاء (Durbin's h-stat), d: قيمة احصاء ديرين واتسن (DW-stat).

σ_y^2 : قيمة التباين للمتغير التابع, n: عدد مشاهدات السلسلة الزمنية.

احتسبت قيمة (Durbin's "H-Statistic) وفقاً للصيغة آنفاً واتضح انها تقترب من الصفر (0). ثم يتم مقارنتها مع القيم الحرجة التي تبلغ (3±) و (1.960±) عند مستوى معنوية (1%) و (5%) على التوالي. فإذا ما كانت قيمة (Durbin's "H-Statistic) المحتسبة تقع داخل مدى القيمة الحرجة عند مستوى معنوية (1%) أو (5%) فإن ذلك يمكننا من قبول فرضية العدم (H_0) التي تعني إن النموذج خال من مشكلة الارتباط الذاتي لقيم المتغير العشوائي، وطالما ان قيمة (Durbin's "H-Statistic) المحتسبة تقترب من (0) أي إنها تقع داخل مدى القيمة الحرجة عند كلا مستوي المعنوية (1%) (5%) وهذا ما يمكننا من فرضية العدم (H_0) التي تشير الى ان النموذج خال من مشكلة الارتباط الذاتي.

الجدول (8) نتائج التقدير الأولي لنموذج (ARDL) لمتغيرات السياسة المالية والتنوع الاقتصادي (HHI)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
HHI(-1)	0.242354	0.146090	1.658936	0.1194
HHI(-2)	-0.102417	0.137972	-0.742301	0.4702
G	0.000626	0.00936	0.668536	0.5147
G (-1)	-0.00115	0.000773	-0.149032	0.8837
OR	-0.00692	0.00069	-0.100382	0.9215
OR(-1)	0.000108	0.00664	0.163017	0.8728
TR	0.0000766	0.000083	0.923288	0.3715
TR(-1)	-0.00686	0.0000786	-0.872817	0.3975
C	8023.287	1327.302	6.044807	0.0000

R-Squared	0.622209	Mean dependent var	9731.497
Adjusted R-Squared	0.406328	S.D. dependent var	385.7192
S.E. of Regression	297.1970	Akaike info criterion	14.51284
Sum Squared Resid	1236565.	Schwarz criterion	14.95716
Log Likelihood	-157.8977	Hannan-Quinn criter.	14.62459
F-Statistic	2.882190	Durbin-Watson stat	1.991207
Prob (F-Statistic)	0.040015		

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 12).

٢-٣-٣ الاختبارات التشخيصية للبواقي:

١-٢-٣-٣ اختبار عدم ثبات التباين لحدود الخطأ:

تشير نتائج الجدول (9) أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين لحد الخطأ أي أن تباين الأخطاء متجانس لأن القيمة الاحتمالية للكل من إحصاء (F) و (Chi-Square) أكبر من (0.05) أي أنها غير معنوية من الناحية الاحصائية مما يمكن من قبول فرضية العدم (H0) التي تنص على ثبات تباين حد الخطأ. ورفض الفرضية البديلة (H1).

الجدول (9) اختبار ثبات تباين حدود الخطأ (تجانس التباين)

F-Statistic	2.225480	Prob. F(8,12)	0.0911
Obs*R-Squared	12.87544	Prob. Chi-Square(8)	0.1162
Scaled Explained SS	6.580390	Prob. Chi-Square(8)	0.5825

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 12).

٢-٢-٣-٣ اختبار الارتباط الذاتي المتسلسل (LM):

تشير نتائج الجدول (10) أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي وذلك لأن القيمة الاحتمالية لإحصاء (F) و (Chi-Square) قد بلغت (0.4535) و (0.2418) على التوالي وهاتين القيمتين أكبر من (5%) مما يشير الى عدم معنوية كل منهما، وهذا ما يمكن من قبول فرضية العدم (H0) التي تنص على قيم المتغير العشوائي مستقلة عن بعضها البعض، ورفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود ارتباط بين قيم حد الخطأ.

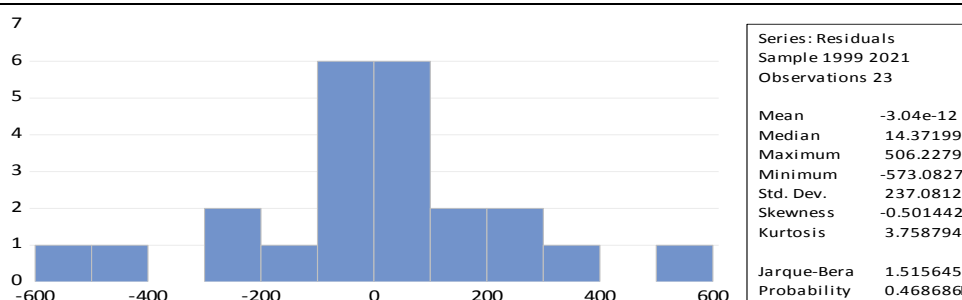
الجدول (10) اختبار الارتباط الذاتي (LM)

F-Statistic	0.845136	Prob. F(2,12)	0.4535
Obs*R-Squared	2.839700	Prob. Chi-Square(2)	0.2418

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 12).

٣-٢-٣-٣ اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (Jarque- Bera):

يمكن الكشف عن مشكلة التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية عن طريق اختبار (Jarque-Bera) الذي يختبر فرضية العدم (H0) التي تنص على أن البواقي تتوزع توزيع طبيعي، مقابل الفرضية البديلة (H1) بأن البواقي لا تتوزع توزيع طبيعي، لذلك فإن قيمة اختبار (Jarque-Bera) تشير الى انه يجب قبول فرضية العدم لأن القيمة الاحتمالية P-Value البالغة (0.49) هي أكبر من (0.05) أي إن البواقي تتوزع توزيع طبيعي وكما يبين ذلك الشكل (1)، و إن هذا مؤشر جيد لجودة النموذج المقدر.



الشكل (1) اختبار التوزيع الطبيعي للباقي

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 12).

٣-٣-٣ اختبار الحدود (Bounds Test Approach to Cointegration):

يتم اللجوء الى اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bounds Test) بغية التحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل البحث من عدمه. ووفقاً لهذا الاختبار إذا كانت قيمة (F-Statistic) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة فأنا نرفض فرضية العدم (H_0) التي تشير الى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأمد وتقبل الفرضية البديلة (H_1)، أما إذا كانت القيمة المحسوبة (F-Statistic) أصغر من الحد الأدنى للقيم الحرجة فإنه لا يمكننا رفض فرضية العدم، والجدول (11) يوضح نتائج اختبار الحدود، يلاحظ من الجدول ان قيمة (F-Statistic) أعلى من الحدود العليا للقيم الحرجة سواء عند مختلف مستويات المعنوية، لذلك نرفض فرضية العدم ($H_0: \lambda_1 = \lambda_2 = \lambda_3 = 0$) التي تشير الى عدم وجود تكامل مشترك ونقبل الفرضية البديلة ($H_1: \lambda_1 \neq \lambda_2 \neq \lambda_3 \neq 0$). مما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأمد تتجه من المتغيرات المفسرة باتجاه المتغير المعتمد (HHI).

الجدول (11) اختبار الحدود للتكامل المشترك

Test Statistic	Value	K
F-Statistic	9.590968	3
Critical Value Bounds		
Significance	(I_0) Bound	(I_1) Bound
%10	2.37	3.2
%5	2.79	3.67
%2.5	3.15	4.08
%1	3.65	4.66

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 12).

٣-٣-٤ تقدير المعلمات قصيرة وطويلة الأجل للنموذج المقدر (Short Run coefficients)

ومعلمة تصحيح الخطأ:

يبين الجدول (12) المعلمات قصيرة الأجل ويتضح ان إشارات معاملات المتغيرات متطابقة مع الاشارات المتوقعة باستثناء متغير إجمالي الإنفاق الحكومي (G)، وكما اسلفنا انه من المتوقع ان تكن اشارة معلمة (G) سالبة التي تفصح عن علاقة عكسية مع المتغير المعتمد (HHI) في الأجل القصير، وبخصوص العلاقات قصيرة وطويلة الأجل يمكن ايضاحها كالآتي:

١. يظهر معامل إجمالي الإنفاق الحكومي (G) استجابة ايجابية وغير معنوية مع مؤشر (هيرفندل - هيرشمان) (HHI) (مؤشر التنويع الاقتصادي) في الامدين القصير والطويل. فزيادة إجمالي

الإنفاق الحكومي (G) في الالامد القصير بمقدار وحدة واحدة تقضي الى زيادة مؤشر (هيرفندل - هيرشمان) (HHI) بمقدار (0.00000626) أي زيادة تركيز الصادرات بمقدار (0.00000626). أما في الأجل الطويل فقد بلغ معامل متغير إجمالي الإنفاق الحكومي (0.00000594) أي إن زيادة إجمالي الإنفاق الحكومي (G) في الالامد الطويل بمقدار وحدة واحدة تقضي الى زيادة مؤشر (هيرفندل - هيرشمان) (HHI) بمقدار (0.00000594)، وهذه النتيجة لا تتفق ومنطق النظرية الاقتصادية لكون الإنفاق الحكومي يقوم بوظائف من شأنها أن تكون عاملاً منظماً لتخصيص وتوجيه الموارد نحو القنوات المرغوبة اقتصادياً، مما ينعكس بارتفاع العائد الاقتصادي وتوسيع منحنى إمكانات الإنتاج.

٢. تظهر النتائج ان الإيرادات الضريبية (TR) ترتبط بعلاقة طردية وغير معنوية مع مؤشر هيرفندل - هيرشمان (HHI) (مؤشر تنوع الصادرات) في الالامد القصير والطويل. فزيادة الإيرادات الضريبية (TR) في الالامد القصير بمقدار وحدة واحدة تقضي الى زيادة مؤشر (هيرفندل - هيرشمان) (HHI) بمقدار (0.0000766) أي زيادة تركيز الصادرات بمقدار (0.0000766). أما في الأجل الطويل فقد بلغ معامل متغير إجمالي الإنفاق الحكومي (0.00000926) أي إن زيادة إجمالي الإنفاق الحكومي (G) في الالامد الطويل بمقدار وحدة واحدة تقضي إلى زيادة مؤشر (هيرفندل - هيرشمان) (HHI) بمقدار (0.00000926) وهذه النتيجة تتسق ومنطق النظرية الاقتصادية. لكون التوسع في فرض الضرائب يتسبب في كبح الأنشطة الاستثمارية جراء ارتفاع تكاليف الولوج في الأنشطة الإنتاجية.

بيد ان عدم معنوية تأثير الإيرادات الضريبية في التنويع الاقتصادي يرد الى ضعف الانتفاع من الطاقة الضريبية المتاحة في الاقتصاد، بسبب عدم كفاءة الأجهزة الضريبية وتقاعسها عن تعظيم الإيراد الضريبي وهيمنة الإيرادات النفطية على إجمالي الإيرادات، واتساع الأنشطة غير الرسمية وتقشي التهرب الضريبي وكل هذه الأمور تضعف من دور الجهاز الضريبي في توجيه النشاط الاقتصادي صوب مساحات الاستقرار واستحداث النمو خارج القطاع النفطي.

٣. يظهر معامل الإيرادات النفطية (OR) استجابة عكسية وغير معنوية مع مؤشر هيرفندل - هيرشمان (HHI) (مؤشر تنوع الصادرات) في الالامدين القصير. واستجابة طردية وغير معنوية الطويل. فزيادة الإيرادات الضريبية (OR) في الالامد القصير بمقدار وحدة واحدة تقضي الى خفض مؤشر (هيرفندل - هيرشمان) (HHI) بمقدار (0.000000692) أي خفض تركيز الصادرات بمقدار (0.000000692). أما في الاجل الطويل فقد بلغ معامل متغير الإيرادات النفطية (0.000000453) أي إن زيادة الإيرادات النفطية في الالامد الطويل بمقدار وحدة واحدة تقضي إلى زيادة مؤشر (هيرفندل - هيرشمان) (HHI) بمقدار (0.000000453). أما عدم معنوية تأثير الإيرادات النفطية في استمالة التنويع الاقتصادي فيرد الى ان تلك الإيرادات الممول الرئيس للإنفاق العام، وقد أوضحنا سلفاً سبب عدم معنوية تأثير الإنفاق الحكومي في حفز التنويع الاقتصادي.

كما يتضح من الجدول ان معلمة تصحيح الخطأ (Cointeq-1) للنموذج والبالغة (-0.86) ونظراً لكون القيمة الاحتمالية (P.Value) التابعة لها معنوية أقل من (0.05)، الأمر الذي يعني تحقق الشرط الأساسي في هذه المعلمة وهو قيمتها السالبة ومعنويتها الإحصائية، وتعني معلمة تصحيح الخطأ سرعة تصحيح الاختلال قصير الاجل باتجاه التوازن في الالامد الطويل جراء تقلبات المتغيرات المستقلة أي أن (0.86) من اختلال الأجل القصير يتم تصحيحه تلقائياً في وحدة الزمن

(السنة) لبلوغ التوازن في الأجل الطويل، أي إن التنوع الإنتاجي معبرا عنه بمؤشر هيرفندل هيرشمان (HHI) يتطلب أكثر من سنة ($1.16 = 1 \div 0.86$) أي ما يقارب سنة وثلاثة شهور وهذا ما يشير إلى أن التكيف بطيء نسبياً في الإنموذج.

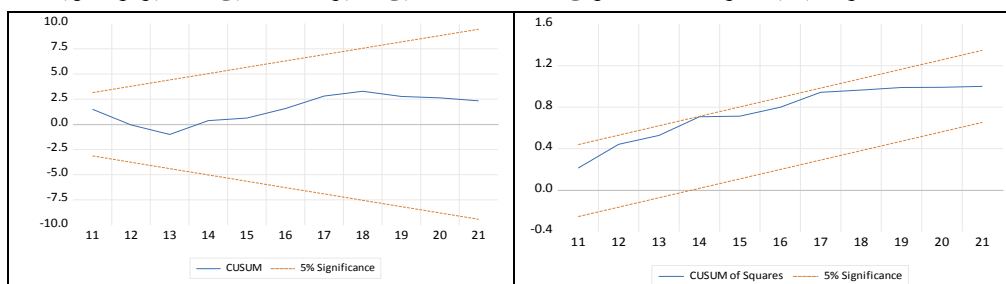
الجدول (12) نتائج تقدير المعلمات قصيرة وطويلة الأجل ومعلمة تصحيح الخطأ لانموذج (ARDL)

Short Run coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(HHI(-1))	0.102417	0.108892	0.940535	0.3629
D(G)	0.00000626	0.00000552	1.132743	0.2763
D(OR)	-0.000000692	0.00000433	-0.159825	0.8753
D(TR)	0.0000766	0.0000628	1.219281	0.2429
CointEq(-1)*	-0.860063	0.109532	-7.852148	0.0000
Cointeq = HHI - (0.0000*G + 0.0000*OR + 0.0000*TR + 9328.7247)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
G	0.00000594	0.00000896	0.662955	0.5181
OR	0.000000453	0.00000866	0.052351	0.959
TR	0.00000926	0.000071	0.130363	0.8981
C	9328.725	172.2547	54.15659	0.000

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 12).

٣-٥ اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات إنموذج (ARDL):

يلاحظ من الشكلين أدناه أن إحصاء اختبار المجموع التراكمي البواقي المعاودة (CUSUM) ولمربعات البواقي المعاودة (SUSUM-SQ) وقعت داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية (5%)، وهذا يعني أن المعاملات المقدرة لأنموذج تصحيح الخطأ المقيد (UECM) المستعمل مستقرة هيكلياً عبر مدة البحث وأن هناك انسجاماً بين تقديرات الأجلين القصير والطويل.



الشكل (2) اختبار المجموع التراكمي المعاودة و المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 12).

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات:

- تمثل اتجاه السياسة المالية بمنح الأولوية للنفقات المرتبطة بالرفاهية الاستهلاكية على حساب التوجه الاستثماري، واخذت (النفقات الاستهلاكية) تشكل التفضيل الأول لدى المشرعين وهو التفضيل الذي يسبق أهداف الاستقرار والنمو، وهذا الأمر يجعل السياسة المالية ضعيفة الارتباط بعملية التنمية لحاجة البلاد إلى زخم تراكمي ودفعة قوية من البرامج الاستثمارية في مختلف القطاعات لإزالة التشوهات وتنويع الهيكل الإنتاجي.

٢. إن التوسع الكبير في الإنفاق الاستهلاكي قد أدى الى تكوين هيكل إنفاق متصلب جداً لا يمكن ضغطه بدرجة كبيرة ومما زاد الأمر تعقيداً هو ان الإنفاق الحكومي يعتمد في تمويله بشكل كلي تقريباً على إيرادات النفط، وان ضعف التوجه للضرائب في تمويل الإنفاق لم يؤت ثماره لا في تشجيع القطاع الخاص في توسيع نشاطه الإنتاجي ولا في استقطاب رؤوس الأموال نحو الداخل بشكل يعزز جانب العرض، وهذا ما ينعكس بوجود تساير كبير بين الموازنة الحكومية والدورة الاقتصادية ذات التأثير الخارجي، الأمر الذي يرفع من المخاطر المحيطة بالسياسة المالية واليات عملها، فضلاً ارتهان عملية النمو بتزايد الإيرادات وعلى نحو يفوق التهربات الإنفاقية.
٣. اقتصاد العراق هو اقتصاد ضعيف التنوع لارتكازه على قاعدة إنتاجية محدودة، يستحوذ نشاط النفط فيها قرابة نصف الناتج المحلي الإجمالي في المدة المدروسة، مقابل تضائل نسب اسهام بقية الأنشطة الاقتصادية، إذ بلغت نسب اسهام كل من القطاع الزراعي والصناعي (4.6%) و (2.1%) على التوالي.
٤. وجود تركيز هائل للنشاط التصديري في العراق إذ بلغ متوسط قيمة معامل هيرفندل - هيرشمان (HHI) للصادرات (9906.73) في المدة المدروسة، وقد اتضح ان نسبة الصادرات النفطية المتمثلة بـ (الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها) تشكل النسبة الأكبر وتهيمن على جميع مكونات هيكل الصادرات، وقد تراوحت نسبتها الى إجمالي الصادرات متوسط قدره (99.53%)، بينما لم تتعد بقية الأنشطة التصديرية نسبة (0.30%) من إجمالي الصادرات، الامر الذي يُظهرُ ضعف هيكل الصادرات السلعية العراقية وغياب التنوع في الصادرات.
٥. إن هيكل استيرادات العراق شديد التنوع، إذ بلغ معامل هيرفندل - هيرشمان (HHI) لإجمالي هيكل الاستيرادات في العراق متوسط قدره (2466.50) وهو أكبر بقليل من (1800) مما يشير الى ان هيكل استيرادات العراق متنوع نسبياً، وعند استبعاد مكون المكائن والمعدات من هيكل استيرادات اتضح ان معامل هيرفندل - هيرشمان (HHI) يبلغ متوسط قدره (575.12) للمدة المدروسة، مما يشير الى ان هيكل عال التنوع. وان الفقرتين آنفاً توضح حجم التشوه والاختلال في مكونات التجارة الخارجية انعكاساً للتشوه والاختلال في بنية الناتج المحلي الإجمالي.
٦. أوضحت نتائج الاختبارات الجانب القياسي للبحث عدم معنوية العلاقة من الناحية الاحصائية لمتغيرات السياسة المالية (إجمالي الإنفاق الحكومي، الضرائب، الإيرادات النفطية) للتأثير في معامل هيرفندل - هيرشمان (HHI) للصادرات (متغير التنوع الاقتصادي).

ثانياً: التوصيات:

١. تعديل سلوكية واتجاهات السياسة المالية في العراق التي اسبغ عليها طابع السلوك الاستهلاكي الذي منح أولوية للاستهلاك على الاستثمار، مما أدى الى ادخال القطاعات الإنتاجية في ركود خانق عبر التوسع في التشغيل الناقص لقوة العمل في الوظائف الحكومية دون مراعاة لربط الإنتاجية بالاجور، الى اتجاهات تحقيق توازن نسبي بين العرض والطلب الكليين عبر تعديل هيكل الإنفاق العام وزيادة تخصيصات الإنفاق الاستثماري، فهذا الاتجاه لا يسبب بتعارض اهداف التوسع في التشغيل و تنمية وتنويع هيكل الإنتاج بخلاف السلوك الاستهلاكي.
٢. إصلاح النظام الضريبي وتحسين كفاءته عبر تفعيل الأدوار المالية للضرائب عن طريق توسيع القاعدة الضريبية وتحسين إمكانية الوصول إليها والتعامل مع ظاهرة التهرب كتحد رئيس يواجه إمكانية زيادة الحصيلة الضريبية وتبني نسب ضريبية تنصف بالاعتدال، وتسهيل الإجراءات في

- هيأت الضرائب عن طريق الاقلال من الروتين الاداري في عمليات الجباية واعتماد وسائل ابتكارية بتوظيف مخرجات نظم المعلومات والاتصالات الحديثة.
٣. إنشاء صندوق سيادي للعراق وتوفير جميع متطلباته الفنية والقانونية وإنشائه إدارته بكوادر فنية متخصصة، لاستثمار الفوائض المالية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط ورفع معدلات الادخار المحلي بغية حماية الموارد المالية من التبدد في أوجه إنفاقية غير ضرورية ليمثل هذا الصندوق مصدات مالية في مدد انحسار الإيرادات العامة على أن يمول الصندوق السيادي الإنفاق الاستثماري حصراً ولمشاريع ذات جدوى مرتفعة وطويلة الأمد بغية المساهمة في إزالة تشوهات دوال العرض والإنتاج المحلية.
٤. وضع الخطط الرامية وفق آفاق محددة لتنمية وتطوير النشاط الزراعي ورفع نسبة اسهامه الى 25% من GDP، عبر اقامة مناطق زراعية كثيفة من الحبوب والخيل والفواكه والخضر والإنتاج الحيواني في المناطق مأمونة مصادر المياه يتولاها القطاع العام بالشراكة مع القطاع الخاص وتطبيق افضل نتائج طرق الري الحديث فيها، وتجهيزها بالبنى التحتية اللازمة من طرق ومعدات نقل وامدادات الكهرباء والمخازن المكيفة اللازمة لتحقيق التوازن في عرضها في مختلف الفصول الزراعية، لضمان تحقيق الامن الغذائي في العراق.
٥. إعادة تأهيل وتطوير كافة فروع الصناعة الوطنية التي يمتلكها القطاع العام وعلى وجه الخصوص الصناعات البتروكيمياوية وصناعة التكرير، وتشجيع القطاع الخاص للتوجه نحو الصناعات الغذائية التي يوفر النشاط الزراعي مدخلاتها في الفقرة (4). وتشيد مجمعات ومناطق صناعية جديدة في كل محافظة وفقاً لتطبيقات التخطيط الحضري السليم فيما يخص مواقعها، ورفعها بتكنولوجيا وأساليب إنتاج وإدارة وتسويق حديثة على أن تكون تلك المناطق الصناعية موجهة لتحفيز الترابطات الأمامية والخلفية فيما بينها وبين مختلف فروع النشاط الإنتاجي الصناعي والزراعي القائم، على أن يترافق ذلك مع توفير حماية كمركية وفق دراسات مستفيضة في سبيل توفير طلب مستمر على الناتج الصناعي المحلي، بغية احلال الواردات في بادئ الأمر ومن ثم التوجه لتنويع الصادرات في المراحل اللاحقة.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية:

١. الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الشعبة الإحصائية، (٢٠٠٨)، التصنيف الموحد للتجارة الدولية، السلسلة ميم، العدد ٣٤، التنقيح ٤.
٢. أمين، باسم محمد، (٢٠٢٢)، تحديات صناعة الاسمنت في العراق، تقرير منشور على الرابط الآتي: <https://al-aleem.com/news/67721>.
٣. البصري، كمال وعبدالهادي، باسم، (٢٠٠٨)، سياسة الإصلاح الاقتصادي في العراق (٢٠٠٣-٢٠٠٨)، المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي.
٤. البنك المركزي العراقي، (٢٠٠٩)، التقرير الاقتصادي السنوي، بغداد، المديرية العامة للإحصاء والابحاث.
٥. داود، سمير سهام ولطيف، مقداد غضبان، (٢٠١٧)، هيمنة النمط الاستهلاكي للإنفاق الحكومي وتأثيره في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٤)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢٤، العدد ١٠٤.
٦. دهش، فاضل جواد، (٢٠١٦)، تحليل أثر استخدام تقانات الري الحديثة في استثمار الموارد المائية وتنمية الإنتاج الزراعي في العراق، مجلة دنانير، المجلد ١، العدد ٨.
٧. صالح، لورنس يحيى وجناني، حامد رحيم، (٢٠١٨)، معوقات التنمية الاقتصادية في العراق بعد عام ٢٠٠٣: بحث تحليلي مقارنة على ضوء معطيات التجربة الماليزية، دار اوراق للنشر والتوزيع، بغداد.
٨. صالح، مظهر محمد، (٢٠١٠)، الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية الى ديمقراطية السوق، مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها بيت الحكمة العراقي، العدد ١٩.

٩. صالح، مظهر محمد، (٢٠١٢)، السياسة النقدية للعراق بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم، بيت الحكمة، بغداد.
١٠. صالح، مظهر محمد، (٢٠٢٢)، نظرية الخيار العام الوهم المالي، ومضة في سلوك المالية العراقية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢٠، العدد ٧٢.
١١. علي، احمد بريهي، (٢٠١٨)، التنويع في الاقتصادي المعتمد على الصادرات النفطية بالإشارة الى دول مجلس التعاون الخليجي، منشورات البنك المركزي العراقي.
١٢. علي، عماد محمد واحمد، محمد شهاب، (٢٠١٨)، القواعد المالية بين متطلبات الانضباط والواقع المالي في العراق (٢٠٠٤-٢٠١٦)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٦٢.
١٣. فارس، ناجي ساري، (٢٠١٨)، واقع وافاق القطاع الصناعي في العراق، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد ٣٦.
١٤. فرج، حسين مهجر وعلي، عماد محمد، (٢٠١٩)، دور سياسي الانضباط المالي والتعقيم النقدي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، السنة ٤٢، العدد ١٢١.
١٥. قاسم، سعاد عبدالقادر وأحمد، غسان ابراهيم، (٢٠٢١)، قياس أثر تغيرات أسعار النفط في الاستيرادات السلعية للعراق باستخدام منهجية للانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL للمدة (١٩٨٠-٢٠١٩)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١٣، العدد ٢.
١٦. كاظم، كامل علاوي، (٢٠١٩)، الاقتصاد العراقي والسياسة المالية بعد ٢٠١٤: مسارات بدون رؤية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١١، العدد ٢٧.
١٧. الكبيسي، محمد صالح سلمان واللامى، عبد الحميد عبد الهادي، (٢٠١٧)، دراسة تحليلية لصدمات أسعار النفط الخام في السوق العالمية، الأسباب والنتائج، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢٤، العدد ١٠٤.
١٨. معة، حلوب كاظم وسلمان، مروة خضير، (٢٠١٦)، التجارة الخارجية للعراق بني ضرورات التنويع الاقتصادي وتحديات الانضمام إلى (WTO)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢٢، العدد ٨٨.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

19. Asteriou, Dimitrios & Hall, Stephen G. (2006). Applied Econometrics A Modern Approach Using EViews and Microfit, 1st, ed., Palgrave Macmillan, New York.
20. Yossi Spiegel, (2021). The Herfindahl-Hirschman Index and the Distribution of Social Surplus, The Journal of Industrial Economics, Vol. LXIX, No. 3.

